الورقة التحليلية

خيارات قوى الثورة والمعارضة في مواجهة

العدوان الروسي على إدلب

الحوار
مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

2019

المحتويات

مقدّمة:..... 2

المحور العسكري: عوامل متعددة ساهمت في صمود الفصائل العسكرية..... 3

أولاً: دور مسار آستانة: وجهات نظر متباينة 3

ثانياً: الحملة العسكريّة الأخيرة في الشمال السوري: عدم التوافق السياسي وراء التصعيد العسكري 4

ثالثًا: موقف "الضامن التركي" من العملية العسكريّة: 5

رابعًا: الدور المحتمل لـ"الميليشيات الإيرانيّة" في الحملة: 5

خامساً: عوامل صمود الفصائل الثورية المقاتلة: 6

سادسًا: دور "هيئة تحرير الشام" في المعارك: 7

المحور الإعلامي: إيجابيات وسلبيات في تغطية المعركة إعلامياً..... 9

أولاً: مرجعية العمل الإعلامي: 9

ثانياً: مهنيّة الإعلام الثوري وحياديته: 10

ثالثاً: أثر الضغط الإعلامي في الناس ومعنويات الثوّار: 10

المحور الإنساني: استجابة خجولة لمتطلبات النزوح 11

أولاً- تركز النازحين في إدلب: الأسباب والدوافع 11

ثانياً- تقييم الاستجابة الإنسانية من قبل الجهات المعنية: 12

ثالثاً: مستقبل النازحين في ظل الظروف الحالية: 12

مقدّمة:

في إطار الحملة العسكرية الأخيرة بقيادة روسيا باستخدام مليشيات النظام السوري ضد فصائل قوى الثورة والمعارضة وحاضنتها الشعبية، أبدت فصائل الجيش الحر في ميدان المعركة صمودًا كبيرًا وثباتًا قويًّا في وجه العمليّات العسكريّة والقصف المكثّف، ومع استمرار هذه الحملة فإنّ الحاجة تلحُّ على مناقشة تفاصيل هذه العمليّة والإحاطة بما آلت إليه الأوضاع المحيطة بها سياسيًّا وعسكريًّا وإنسانياً، وما يمكن أن يقوم الفاعلون به - على مختلف مستوياتهم من أفراد ومؤسسات، وتعدّد تخصُّصاتهم المدنيّة والإنسانيّة والعسكريّة والسياسيّة والإعلاميّة- في سبيل دعم صمود الحاضنة الشعبية للثورة في المناطق المحرّرة، إضافة إلى مراجعة الدروس المستفادة السابقة في مختلف المجالات، مع محاولة استشراف الخيارات المستقبلية لآخر معاقل قوى الثورة والمعارضة -أي- "الشمال السوري"، وما يتعلّق به من حلول سياسيّة على مستوى سوريّة.

ولذا فقد التقى مركز الحوار السوريّ للنقاش حول هذه النقاط مع شخصيّات متخصصة في مجالات متعدّدة ذات صلة وباحثين في **حلقة نقاشٍ مركّزة**، تحت عنوان "خيارات قوى الثورة والمعارضة في مواجهة العدوان الروسي على إدلب"، يوم الاثنين 19 شوال 1440هـ، الموافق ل 6/24/ 2019م، بهدف بحث الأداء العسكري ومقوّماته والعمل الإعلاميّ وضوابطه واستشراف الخيارات المستقبليّة في هذا الصدد. ولاستكمال تغطية الجانب الإنساني **قام المركز بمقابلة** شخصيتين من العاملين في المجال الإنساني في الشمال السوري، بقصد رصد هذا الجانب ووضع القارئ في آخر تطوراته.

يأتي هذا التقرير ليضع القارئ الكريم في أجواء الندوة والمقابلات المباشرة والنقاشات التي دارت فيها، وإيضاح السياق العام الذي أقيمت فيه الفعالية من خلال توضيح الأسباب التي دفعت إليها، وبيان أهميتها، والهدف منها.

وقد أُعد هذا التقرير الموضوعي من خلال اتباع قاعدة "تشاتام هاوس"[1]، ومن دون التقيد بالترتيب الزمني للعرض والمداخلات، حيث استخدم التقسيم الموضوعي بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسة وموضوعية تساعد القارئ -قدر المستطاع- على فهم المضمون.

يتحدث التقرير عن ثلاثة محاور رئيسة: الأول بيّنّ الواقع العسكري للفصائل والعوامل التي ساهمت في صمودها، في حين ألقى الثاني الضوء على الجانب الإعلامي موضحاً السلبيات التي صبغت العمل الإعلامي نتيجة غياب المرجعية الإعلامية، واختتم المحور الثالث باستعراض الجانب الإنساني وآثاره الحالية والمتوقعة.

[1] يقصد بقاعدة "تشاتام هاوس" بأنه: «حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا احراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتماءه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه.

للتوسع حول هذه القاعدة، ينظر: قاعدة تشاتام هاوس، ويكيبيديا.

المحور العسكري: عوامل متعددة ساهمت في صمود الفصائل العسكرية

توسّعت مداولات الجلسة في بحث العمليّات العسكريّة ومسار "آستانة" للحل السياسي بحسب منظور روسيا والدول الضامنة والنقاط التي أكّدت عليها مخرجات مؤتمر "سوتشي" من خلال النصّ على إيقاف العمليّات العسكرية في مناطق خفض التصعيد وفتح الطرق التجاريّة وتثبيت نقاط المراقبة على طرفي المنطقة العازلة، إضافة إلى التوقُّف مليًّا عند الدور الإيراني والتركي في مسار المعارك الحالية، والعوامل التي أدّت إلى صمود الفصائل الثوريّة وثباتها، ودور هيئة تحرير الشام "هتش" سلبًا وإيجابًا في مسار المعارك، وأسباب سقوط بعض المناطق في بداية الحملة الأخيرة.

أولاً: دور مسار آستانة: وجهات نظر متباينة

لم تكن مواقف الحضور تجاه "مسار آستانة" متّفقةً من حيث آثاره اللاحقة على التطورات السياسية والعسكرية، حيث ظهرت وجهتا نظر تجاه هذا المسار:

وجهة النظر الأولى: ومثّلها بعض الباحثين السياسيين، والذين ذهبوا إلى أن "مسار أستانة" بالأساس مبني على الرؤية الروسية المتمثلة في انتصار النظام عسكرياً وإيجاد حل سياسي شكلي وفق ما كان ينادي به النظام في بداية الثورة بعمل "حكومة وحدة وطنية"، كما أنه كان أحد أهم العوامل التي أسهمت في إنقاذ "الأسد" وتقديم الدعم السياسيّ له خاصة مع سقوط المناطق المدرَجة تحت مسمّى "خفض التصعيد"، حيث أوجد هذا المسار هدناً محلية، منحت النظام وحلفائه الفرص لقضم المناطق المحررة واحدة تلو الأخرى، كما أن هذا المسار كان ملزماً لطرف واحد فقط: هو طرف الفصائل العسكرية، في حين أن الروس وحلفائهم لم يلتزموا به إطلاقاً، وأسقطوا جميع المناطق التي شملها هذا الاتفاق بحجج مختلفة، باستثناء إدلب[2].

وجهة النظر الثانية: ومثلها غالبية ممثلي الفصائل العسكرية ومعهم جانب من الباحثين، والذين أكدوا أن إلقاء اللوم على المسار بحد ذاته خطأ، حيث إن المناطق التي سقطت كانت في غالبها آيلة للسقوط، بدءاً من حمص التي كانت من أوائل المدن المحاصرة سقوطًا وكذلك الغوطة وريف حمص الشمالي، وبالتالي فإن المسار لم يكن سبباً في سقوط هذه المناطق بقدر ما ساهم في تأخير سقوطها عسكريّاً. كما أن هذه المناطق التي سقطت عسكرياً لم يكن "الضامن التركي" موجوداً فيها، كما هو حال الغوطة الشرقية التي وقع اتفاقها في القاهرة، ودرعا التي وقع اتفاقها في الأردن، بعكس الشمال السوري الذي كان الأتراك ضامنين فيه، واستطاعوا تثبيت نقاط عسكرية لهم فيه.

فضلاً عن ذلك، كان "مسار أستانة" شبه واقع مفروض على الفصائل بعد التخلي الأمريكي والغربي والعربي عن دعمها، حيث أشار أحد الباحثين إلى المغالطة الشهيرة القائلة بأن: "أمريكا والدول الأوروبّية تقف ضدّ مسار آستانة"، في حين أن واقع الحال –والكلام له- أنّ الولايات المتحدة لم تكن ضد المسار بقدر ما كانت تريد احتواءه، ومما يدلّل على ذلك أن مسؤولاً رفيعاً في الخارجية الأمريكية طلب من الفصائل الذهاب نحو مسار آستانة.

إضافة إلى ذلك، فإن السبب المباشر لسقوط المناطق عسكرياً لم يكن "اتفاق خفض التصعيد"، لأن هذا الاتفاق أساساً لم يمنع الفصائل من الدفاع عن مناطقها، بل هو وضع الفصائل الذي وصل الى حالة مزرية -بحسب العسكريين- نتيجة قطع الدعم العسكري عنها كلياً ونتيجة الحالة النفسية السيئة التي تلت خسارة حلب

[2] وحتى هذه المنطقة -بحسب أصحاب هذا الاتجاه- مهددة بالسقوط الجزئي أو الكلي في ظل التصعيد الحالي.

التي كانت إحدى أهم أماكن سيطرة المعارضة ورمزًا لثقلها العسكري[3]. كل ذلك دفع تركيا نحو مسار أستانة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في الشمال تحديداً قبل فوات الأوان.

ثانياً: الحملة العسكريّة الأخيرة في الشمال السوري: عدم التو افق السياسي وراء التصعيد العسكري

تناولت الجلسة المنعقدة الحملة العسكرية ضمن محاور عديدة، على النحو الآتي:

الخطة العسكرية للنظام:

أشار أحد الباحثين إلى أن الضامن التركي تأخّر في تحديد نقاط المراقبة مدة طويلة، وقد كان هدف المسار الروسي في الأساس توزيع النقاط على جانبي الطرق الدوليّة، مما يخفف الضغط على النظام ويضعف الثوار، ولذا فإن الضامن التركي رفض ذلك، وجعل نقاط المراقبة في مناطق متقدمة لتكون ورقة قوّة بيده في وجه "الأوروبيين والأمريكيين والروس والإيرانيين" على حدٍّ سواء، ودخول الروس إلى هذه المناطق سواء عن طريق نقاط المراقبة أو المصالحات أو عبر القوة العسكرية ما هو إلا تجريد لـ "تركيا" من نقطة قوّة لديها، وهنا يشير أحد الباحثين إلى أن روسيا أرادت إقامة نقطة مراقبة عسكريّة داخل منطقة قلعة المضيق، وعقدت لذلك لقاءات بهدف المصالحة مع وفد من المنطقة إلا أنهم لم يتقبّلوا ذلك ورفضوا العرض الروسيَّ قطعًا، ومن ثَمَ فإنه يرجّح أن خطّة الحملة العسكرية رُسِمت إثر ذلك على النحو الآتي: السيطرة على منطقة قلعة المضيق أوَّلاً ومن ثم التوجه للسيطرة على منطقة "كفر نبودة" خاصة وأن المنطقة ستصبح محاطة بنقطتين إستراتيجيتين مطلّتين عليها وهي تل الحمّاميّات التي يسيطر عليها النظام مسبقًا وكفر نبودة، وبسيطرة النظام على قلعة المضيق إضافة إلى سيطرته على تلّ عثمان يُجبَر الثوار على الانسحاب من كفر نبودة لعدم القدرة على الثبات فيها، وهو ما تحقّق بطبيعة الحال في الأسبوعين الأوّلين من الحملة العسكرية.

أهمّ أهداف الحملة العسكريّة:

لا يخفى على المتابع أنه بالرغم من سيطرة روسيا والميليشيات الإيرانية على مساحات واسعة من سوريّة[4] إلا أن هذا لم يمكّن النظام أو روسيا من استثمار هذا التقدّم لفرض الحلّ السياسيّ الذي تهندسه، وهنا أشار الحاضرون في الجلسة إلى أن أهم أهداف الحملة العسكرية هي: استعادة السيطرة على أكبر مساحةٍ ممكنة من المناطق المحررة ليتمكّن الروس والنظام من حماية مصالحهما في ريف حماة والساحل السوري، وكذلك حماية قاعدة حميميم العسكريّة، وما يترتب على ذلك -في حال تحققه- من إمكانية توظيفه سياسياً وفق الآتي:

1. تجريد الضامن التركي من أوراق القوة التي يمتلكها والتي تمكّنه من صياغة موقف متوازن بين المحور الروسي والأمريكي، حيث يستطيع الأتراك من خلال ذلك اللعب على هامش تناقضات الفريقين ومقاربة الأحداث من خلال رؤية مزدوجة تمكّنهم من دعم الثوار وعقد المفاوضات والاتفاقات بين الأطراف، بما يحقّق مصالحها بطبيعة الحال والتي لا تخرج غالبًا عن مصالح الثورة والمنطقة المحررة في الشمال السوري؛ وعليه فإن روسيا تريد إنهاء هذا الوضع المربك، من خلال جعل الضامن التركي منضويًا بشكل أو بآخر تحت هيمنة الرؤية الروسية وشروطها، الأمر الذي سيجعل من وجود نقاط المراقبة التركية

[3] أشار أحد العسكريين إلى أن الفصائل تعهدت لأنقرة عقب حصار حلب بالصمود فيها لمدة ثلاث سنوات.

[4] استطاعت الحملات الروسية والميليشيات الإيرانية مع قوات النظام استعادة كلٍّ من محافظة حمص "ريفًا ومدينة" و"مدينة حلب وأغلب أجزاء ريفها الجنوبي، والأحياء الجنوبية من دمشق وريفها الشرقي والغربي بالكامل، إضافة إلى المناطق الجنوبية أي محافظتي درعا والقنيطرة، إضافة إلى منطقة جبل الأكراد وأجزاء من جبل التركمان في ريف اللاذقية والبادية السورية ومنطقة الميادين والبوكمال ومدينة دير الزور. ينظر: هكذا تغيرت خريطة السيطرة والنفوذ العسكري في سوريا عام 2018، تلفزيون سوريا، 1-1-2019، الرابط.

بذاتها مؤقتة، مما يؤدي –بطبيعة الحال- لاحقًا إلى إعادة الاتفاق مع الأتراك على نظام وقف إطلاق نار جديدٍ، سواء غرب الفرات أو شرقه، أو تحويل الاتفاق إلى مخرج آخر سيكون مختلفًا عن مقررات آستانة الأساسية، حيث يحتمَل أن تكون اتفاقيّة أضنة هي المرجع الأساسي له، مع تحديد آليات التنسيق الأمني مع النظام السوري.

2. إعادة تفعيل الحل السياسي على مقياس الرؤية الروسيّة، من خلال الدفع لإعادة اللاجئين وإعادة الإعمار وانطلاق أعمال اللجنة الدستورية.

ثالثًا: موقف "الضامن التركي" من العملية العسكريّة:

أشار أحد الباحثين إلى أنه يراد من "مسار أستانة" -وفق الرؤية الروسية- استعادة كل شيء تحت سيطرة النظام واستثماره في تقويته، إلا أن ذلك يصطدم مع متطلبات الأمن القومي التركي الذي يحتاج لأوراق قوة في الشمال السوري، أولاً لفرض الحضور التركي في مفاوضات الحل السياسي، ومنع حدوث موجات هجرة جديدة وكبيرة من الشمال تجاه الأراضي التركية. وهذا ما جعل موقف الضامن التركي ضد هذه العملية، وساعياً لإفشالها من خلال خطوات عدة، منها:

1. رفض الضامن التركي الحملة الأخيرة وحاول التنسيق مع الجانب الروسي بهدف إيقافها وعقد مفاوضات متعدّدة للانسحاب من المناطق المحتلّة حديثًا، إلا أنّ الرفض الروسيّ كان خاتمة هذه التحركات.
2. ما يُذكَر من تمرير دفعات متنوّعة -بانتظام- من الذخائر والصواريخ بمختلف العيارات، إضافة إلى دعم كتائب الجيش الوطني والجبهة الوطنية بدفعات منتظمة من الصواريخ المضادّة للدروع.
3. إبلاغ الفصائل العسكرية بموقف "تركيا" الثابت بعدم الانسحاب من نقاط المراقبة والتزامهم بمسار خفض التصعيد الذي يحقق الاستقرار في المنطقة إضافة إلى عدم منع الفصائل من الردّ على مصادر النيران التي تنتهك اتفاقية خفض التصعيد.

رابعًا: الدور المحتمل لـ"الميليشيات الإيرانيّة" في الحملة:

تركّز النقاش حول قضيّة إمكان اشتراك الميليشيات الإيرانية في هذه الحملة وانعكاسات هذا الاشتراك إن حدثَ، وبالتالي فإن الخيارات أمام هذا البند تتركّز حول الاشتراك وانعكاساته، وعدم الاشتراك ودواعي الانكفاء عنه.

أما الخيار الأول: فهو عدم مشاركة الميليشيات الإيرانية، وهو الراجح والمعمول به إلى غاية اليوم، ولذلك أسبابٌ متعدّدة، من أهمها:

1. وجود "فيتو" دولي على منع إشراك إيران بهذه العمليّات، خاصة الولايات المتحدة، حيث أشار أحد الباحثين إلى أن هذا القرار قطعيٌّ –على الأغلب- ولو أن روسيا استطاعت إشراكها من البداية لفعلت، وعدم إشراكها يوحي بوجود قرارٍ يمنع من اشتراك إيران في المعارك الجارية الآن.
2. عدم رغبة إيران بخسارة علاقتها مع الجانب التركي في حال مشاركته في المعارك الحالية، حيث إنّ الإيرانيين يحتاجون للأتراك في ملفّات متعددة أهمها مساعدتهم الماليّة بغيةَ تخطّي العقوبات الدولية المفروضة عليهم، كما أشار باحث آخر في إطار هذا السبب إلى أن الطرف الإيراني لا يريد الدخول في مواجهة مباشرة ضمن معركة خاسرة، حيث لديه العديد من الملفّات المستقبلية المقدّمة على الاشتراك

في معركة جانبيّة لخدمة الجانب الروسيّ، حيث لا أهداف إستراتيجية لديه تدفعه للاشتراك في هذه المعارك بالذات.

3. رجّح أحد الباحثين إلى أنّ عدم مشاركة إيران في هذه المعارك عائد إلى رغبة روسيّة، حيث تريد روسيا إثبات قدرة الفيلق الخامس على إنجاز نجاحات عسكريّة متعددة دون الحاجة إلى الإيرانيين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عدم إشراك الروس للإيرانيين في محاور جديدة دليل على أن الروس لا يريدون إغضاب الجانب التركي الذي سيردّ على هذه الخطوة بخطوات مماثلة.
4. أشار أحد العسكريين إلى أن أحد أهم الأسباب التي تمنع إيران من الزج بميليشياتها في هذه المعارك هو تراجع نوعية "المقاتل الشيعي"[5] فعلى سبيل الله كان مقاتلو "حزب الله" المشاركين سابقًا منتقَونَ من "قوات النخبة" أما الآن فيختارون من "المرتزقة غير المدرّبين" غالبًا، مضيفًا أن إيران تركّز على مشروعها داخل دمشق وفي محيط البادية ودير الزور، ومن ثم فإنها لن تشارك في هذه المعارك على الأرجح –برأيه-.

أما الخيار الثاني: فهو مشاركة الميليشيات الإيرانية في هذه المعارك، وهو ما حضّرت له القيادة العسكريّة الروسية بالفعل، حيث تمّ رصد اتصالات عسكرية –بحسب أحد العسكريين- بين قاعدة حميميم وبعض نقاط المراقبة الروسية مع قيادات من الميليشيات الإيرانية بهدف إشراكها في بعض المحاور، إلا أنّ هذه المشاركة لم تتمّ -قد أشير سابقًا إلى أنّ الروس متردّدون في ذلك لئلا يؤدي لإغضاب الأتراك على نحو أكبر-، وإن حصل ذلك فإن هذه المشاركة لن تؤثّر-برأي أحد العسكريين- على سير مجريات الأمور في ساحة المعركة سوى من ناحية رفع معنويّات جنود النظام "مؤقّتًا"، ورَفْدِ الجبهات بأعداد جديدة من المقاتلين لتغطية ضعف النظام في هذه النقطة، حيث إن المقاتلين يتبعون تكتيكات جديدة ستعطيهم موقعَ أفضليّةٍ في وجه الميليشيات الإيرانية والنظام، وبالتالي فلن يتغيّر شيء تجاه خسارة مساحات جديدة من الأراضي المحررة لدى الفصائل الثورية، أو توسيع سيطرة النظام، بل سيكون الأمر دافعًا للصمود والتصدّي على نحو أكبر من السابق وأشد من المعارك الماضية.

خامساً: عوامل صمود الفصائل الثورية المقاتلة:

يجب الإشارة في البداية إلى أن سقوط بعض القرى والبلدات في بداية الحملة كان لدواعٍ متعددة، أهمّها –بحسب بعض الباحثين- انسحاب نقاط هيئة تحرير الشام من قلعة المضيق وتل عثمان وكفرنبودة دون مقاومة حقيقية، إضافة إلى تضييقها على الثوار في محاور العمل التي يمكن الانطلاق منها، واشتراطها انطلاق الأعمال الهجومية في نقاط قليلة.

وعلى الرغم من ذلك فثمّة عوامل عديدة ساهمت في صمود الثوار في تلك المناطق، يمكن إجمالُها في الآتي:

1. ارتفاع الروح المعنويّة لديهم مما مكّنهم من الصمود، خاصّة مع استمرار وصول الدعم "المادي" من صواريخ أرض -أرض وصواريخ مضادة للدروع، والذخائر المتنوعة، وثبات النقاط التركيّة في مكانها إلى حدّ اللحظة.
2. تحوّلهم من الدفاع وحصر المعارك في منطقة الهجوم إلى افتتاح محور هجومي في منطقة "تل ملح" وقطع طريق السقيلبية ومحردة، الأمرُ الذي غيّرّ معادلة المعركة من إيقاف الهجوم واستيعابه إلى الهجوم ومساواة القوة بالقوة والمحور بالمحور.

[5] وقد أشار في مداخلته إلى أن تضخيم قوة الميليشيات الإيرانية من النقاط السلبية لدى كثير من الإعلاميين،

3. تغير التكتيك المتبع من قِبَلِهم؛ حيث انتقلوا من تكتيك التصدي الكامل "جيوش / جيوش" إلى نمط "جيوش /استنزاف" من خلال الكمائن والإغارات المتتابعة من النقاط التي ساعدتهم في إمالة الكفة لصالحهم، حيث لم يعتمدوا على الكثافة البشرية والأعداد الكبيرة كما هي العادة، وإنما جرى الانتقال عوضًا عن ذلك إلى الاعتماد على النخب المدرّبة تدريبًا نوعيًّا.
4. كان لدخول أعداد جيدة من كتائب فصائل الثورة والمعارضة السورية قادمة من مناطق "درع الفرات" و"غصن الزيتون" أثراً كبيراً في رفع الروح المعنوية لدى عموم الناس في المناطق التي تتعرض للقصف المكثّف إضافة إلى المقاتلين على الجبهات، على الرغم من وجود أضعاف هذه الأعداد في مناطق إدلب.
5. سعة الخيارات أمامهم، حيث إن بإمكانهم فتح المحاور التي يريدونها لتشتيت قوة الخصم المهاجِم، إضافة إلى قدرتهم على فتح معارك في مناطق أخرى على جبهات ريف اللاذقية وحلب ريف حماة من المناطق التي يطلّون عليها وتحاذي مناطق سيطرتهم، إلا أن فعالية ذلك –بحسب أحد العسكريين- مرتبطةٌ برضى الجانب التركي، واستثماره السياسيّ من قبل الائتلاف وهيئات المعارضة السياسيّة الأخرى.
6. متانة التحصينات المشّيّدة في الجبهات، وعملهم الحالي على تحصين المناطق الداخلية والخطوط الخلفية القريبة من الجبهات، وإطلاق حملات تطوعيّة لتدشيم وتحصين المواقع الخلفية البعيدة عن مناطق الجبهات، حيث عكس التحصين دوراً مهمّاً في الثبات وتحضيرًا مكثّفاً لمواجهة النظام.
7. إطلاق الناس في الداخل لعدة حملات تهدف لجمع التبرعات المختلفة "مالية، عينية، ذخيرة، ...إلخ" لتقديمها للمقاتلين على الجبهات أو أسرهم، مما زاد من تماسك الحاضنة الشعبية وارتباطها بالمقاومين المدافعين عنها.
8. قدرتهم على الحصول على معلومات المحاور التي ستنطلق منها القوة المهاجمة بشكل دوريّ عبر طرق متعددة، حيث أدّى تطوّر عملية الرصد والمتابعة لديهم دورًا مهمًّا في استباق الخيارات المتوقعة ووضع الخطط اللازمة لإفشالها، والردّ عليها وتجاوز آثارها في حال حصل خرقٌ عسكري لصالح النظام فيها.

سادسًا: دور "هيئة تحرير الشام" في المعارك:

في إطار المناقشات التي جرت في الجلسة أشار عدد من الباحثين إلى عدة نقاط متعلقة بهيئة تحرير الشام "هتش"، سواء من حيث وجودها في سير المعارك، أو من خلال سياساتها التي تحاول فرضها على المنطقة، يمكن إجمالها بالآتي:

1. أشار أحد العسكريين إلى أنّ "هتش" عملت من خلال عدوانها المتتالي على الفصائل العسكرية مثل حركة أحرار الشام الإسلامية وحركة نور الدين الزنكي على تفريغ المناطق التي تتمترس فيها هذه الفصائل من مقاتليها الذين ينتمون إلى تلك الحركات وهم أبناء تلك المنطقة في الوقت ذاته، مما أدّى إلى انسحاب أعدادٍ كبيرة من المقاتلين من خطوط التماسّ ونقاط الرباط على الجبهات، وعلى الرغم من محاولتها تغطيَة نقص المقاتلين إلا أن كثيرًا من العناصر الجديدة المتمركزة في مناطق مثل "الشريعة، قلعة المضيق، سهل الغاب، كفر نبودة...إلخ" لم تكن من أبناء تلك المناطق، فكان سهلاً لديهم الانسحاب عندما باغت النظام الفصائل العسكرية بالهجوم الأخير، وذلك بعد مقاومة لا تكاد تذكر.
2. إضافة للنقطة السابقة فقد سيطرت "هتش" –بحسب أحد العسكريين - على أكثر من 1200 آلية من حركة نور الدين الزنكي في اقتتالها معها، من بينها نحو 300 آلية من السلاح الثقيل، مما أدى إلى إفراغ

المنطقة من العتاد الثقيل الذي تحتاجه المعركة، وعلى الرغم من سيطرتها على هذا الكمّ الهائل من السلاح الذي أضيف إلى ترسانة "هتش" من الأسلحة الثقيلة والآليات العسكرية، فإنها لم تقدّم من قدراتها العسكرية في هذه المعركة أكثر من نسبة تقريبية تتراوح بين 5% إلى 15% من قوتها-، وطالبت الفصائل المقاتلة الأخرى المشاركة في المعارك أن تعتمد على سلاحها الذاتي والذخيرة المقدّمة لها، ومن ثمّ فإن هذه النقطة كانت عامل ضعف لدى فصائل الثورة والمعارضة، لولا التكافل التي أظهرته بعض الفصائل في دعمها جيش العزة المتمركز في جبهات ريف حماة والذي يعتمد بدور أساسي على العناصر المنتسبين إليه من أبناء المنطقة بالعتاد والذخيرة.

3. أشار أحد الباحثين في إطار الحديث عن دور "هتش"، إلى أنها اعتمدت أسلوب المزاودة على الجبهة الوطنية للتحرير والجيش الوطني وذلك ردًّا على المزاودات التي قامت بها جهات من الجبهة الوطنية والجيش الوطني، إلا أن هذا لا يمنع من التأكيد على أن عدم دخول "هتش" بثقلها القوي في المعارك له أسباب وقراءات أخرى، منها ما أشار إليه أحد الباحثين بأن "الجولاني" يقرأ المشهد بطريقة مغايرة، فهو يرى أن روسيا تريد استنزاف فصائل الثورة والمعارضة وحرق أوراق تركيّا في هذه المعركة كما يستنزفون قوات النظام، ولذا فإن الجولاني يحافظ على قوته دون الزجّ بها في محاور قتال واسعة بشكل قويٍّ سواء منفردة أو بالاشتراك بغية حماية نفسه والمحافظة على حضوره دون أن يتأثر بالضعف الذي قد تسبّبه له هذه المعارك الطويلة.

4. حرص الجولاني –بحسب أحد الباحثين- على إظهار نفسه صاحب سلطة وحكمٍ ولذا فإنه لم يعد ينظر لطبيعة الأرض على أنه مشارك بالحماية عنها بل بات يرى نفسه صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فيها، ولذا فهو يجمع الضرائب ويمتلك المعابر التي تدرّ عليه ملايين الدولارات كما أنه يسوّق نفسه بأنه الرقم الصعب الذي سيجتمع الأتراك معه ويفاوضونه على مستقبل إدلب وريف حماة، وعلى سبيل المثال – بحسب أحد العسكريين- فإن قرار دخول معركة استعادة "كفر نبودة" كان بيده ودخل إليها بعد ضغط كبير من قبل الناشطين والثوار الذين اجتمعوا معه، إلا أنه انسحب بعد مقتل قرابة 20 عنصراً، على الرغم من أن المناطق والجبهات الأخرى قدمت العشرات من الشهداء من فصائل الثورة والمعارضة.

5. على الرغم من تغيير "جبهة النصرة" لمكوّناتها واسمها عدة مرات، إلا أن تصرفات القاعدة الصلبة التي تقودها ما تزال تشي بانتشار الفكر المتطرف فيها، وههنا يشير أحد الباحثين إلى أن هذه الجماعة باتت تعتبر أداة وظيفيّة مهمة لتنفيذ العديد من العمليات تحت ذريعة محاربتها، بينما هي باقية ولن يكون هناك إزالة فعلية لها إلا في نهاية الحلّ، وعلى هذا الأساس يجب أن يفكر السوريون في كيفية التعامل معها، من جهة أخرى أشار أحد الباحثين إلى أن "هتش" جماعة معتدية بالفعل على قوى الثورة ولها دور سلبي في الكثير من المجريات السابقة على المعركة وفي أثنائها، إلا أنه ليس من الإنصاف وصفها بأنها "تنظيم القاعدة" وذلك بناء على فهم أن الجولاني بذاته يتعامل بشكل "براغماتي" مع الأحداث، على الرغم من كثيرًا من مراكز الأبحاث الأمريكية تصنف منطقة إدلب كمنطقة نفوذ للقاعدة وتوابعها، ومن ثمّ فإنه ليس علينا أن ندافع عن "هتش" أو نروج لها، سواء قررت نزع ثياب القاعدة عنها أو إبقاءها عليها بمسمًّى آخر، كما أنه ليس علينا مواجهته وخوض مغامرة استئصاله في ظل الضعف والمؤامرات التي تحيط بالثورة.

6. على الرغم من أن "هتش" لم تقدّم شيئًا أكثر أو أكبر مما قدّمته الفصائل الأخرى المدافعة عن المنطقة، كما أنّها لم تسهم في تمويلهم أو تذخيرهم أو تسليحهم أو دعمهم بالصواريخ الثقيلة التي تمتلكها، إلا

أنّ الماكينة الإعلامية -بحسب أحد الإعلاميين- لدى "هتش" تروّج بأنها رأس الحربة في هذه المعارك، وأنّ خططها وإسهاماتها هي العامل الأساسي في الصمود ومواجهة النظام واستنزافه، وهو ما يناكف الحقيقة ويناقضها.

7. استطاعت "هتش" التحكّم بالقادمين من مناطق درع الفرات وغصن الزيتون والمتوجهين لدعم جبهات المعارك في ريف إدلب وحماة، سواء من حيث العدد فلم تسمح لأكثر من 1500 عنصر بالدخول إلى المنطقة، -بحسب أحد العسكريين- أو من حيث توزيعهم على النقاط العسكرية، كما أنها حرصت على تقديم توجيهاتها "الشرعية" و"الفكرية" لبعض الدفعات القادمة، مما يعكس تخوّفها من هذه الأعداد، إلا أنه جدير بالذكر أن أغلب هؤلاء لا يمكنهم البقاء في تلك المنطقة، فكثير منهم من منطقة ريف حلب الشمالي أو دير الزور أو غيرها من المناطق، ولذا فلا يمكنهم منازعة "هتش" في مناطق نفوذها ونسيجها المتماسك[6].

المحور الإعلامي: إيجابيات وسلبيات في تغطية المعركة إعلامياً

في إطار مناقشة الأداء الإعلامي والواجبات الملقاة على عاتق الإعلاميين لتطوير الإعلام الثوري، فقد أدلى الحاضرون بنقاط عديدة بهدف وصف الإعلام الثوري عمومًا وأدائه في المعارك الحالية خصوصًا، والمقترحات المقدّمة لتطويره لاحقًا، حيث أكّد الحاضرون -بمختلف خلفياتهم وتوجهاتهم- على أنّ **الاتفاق على مرجعيّة واحدة للعمل الإعلامي من أهم متطلبات هذه المرحلة، حيث يغيب عن الإعلاميين أهمية التو افق في عمليّة صياغة الأخبار، وتوصيف الفصائل العسكرية من حيث هي "كتائب معارضة، أو جيش حر، أو فصائل مسلّحة، أو جهات متطرفة خاصة تلك غير المنضوية تحت قيادة الجيش الوطني أو مظلة الجبهة الوطنية"، وأهمية التو افق على طرق توثيق الشهداء وبث أخبار العمليات العسكرية من حيث التقدم أو التراجع، وبث صور الشهداء وتوثيق العمل العسكري وقصف النظام للمدنيين والكفّ عن التهويل في مجريات الأحداث وتضخيم قدرات النظام بالتوازي مع دعم صمود الثوار المقاتلين بشتى الطرق وما يتبع ذلك من آثار معنوية إيجابية أو سلبية في الداخل والخارج على حد سواء.**

أولاً: مرجعية العمل الإعلامي:

أشار أحد الإعلاميين إلى أن إحدى أهم المعضلات التي تواجه العمل الإعلامي هو غياب المرجعية القانونية للعمل الإعلامي، فعلى الرغم من تقديم مبادرة من قبل عدة جهات إعلامية ثوريّة للاتفاق على ميثاق العمل الإعلامي الثوري ليكون "مرجعية قانونية" للإعلاميين العسكريين والمدنيين في الداخل المحرر –بحسب أحد الإعلاميين-، إلا أن هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح نتيجة غياب المرجعية الموحّدة للثورة[7].

في نقطة أخرى، أشار بعض الحاضرين إلى ضرورة الاتفاق على مصدر المعلومات التي يجب نشرها، ووجوب تعريف "المصدر" فهل كل ناقل لخبر أو ناشر له مصدر له، وهل وجود المذيع للخبر في مجموعة واتس

---

[6] يمكن التأكيد على ذلك بحسب أحد الحاضرين –على سبيل المثال- بأن أغلب مقاتلي الجبهة الشامية ينتمون إلى ريف حلب الشمالي، ولذا فإنهم لا يتطلعون للبقاء في منطقة إدلب، وكذلك فإن مقاتلي أحرار الشرقية الذين انخرطوا في المعارك ضمن قوات الجيش الوطني، ينتمون إلى دير الزور وريفه في الغالب، ولذا فإن بقاءهم في إدلب ليست مطروحة للنقاش، بل الأولوية لديهم تتمثل بالعودة إلى مناطقهم.

[7] أكد الحضور أن إشكالية غياب المرجعية العامة للثورة سياسياً وعسكرياً هي السبب المباشر في فقدان المرجعية الإعلامية على اعتبار الأخيرة فرع عن الأولى.

آب مثلاً واطلاعه على خبر تتناقله شخصيات خاصة في تلك المجموعة يؤهله ليكون مصدرًا، أو يؤهل كلامه ليكون خبرًا.

كما أشار رئيس تحرير أحد المواقع الإعلامية إلى أن أحد العيوب التي تلفّ العمل الإعلامي الثوري هي التركيز المفرط على الملفّ الإنساني والإفراط في نقل المعلومات التي توثق الدمار وأعداد الشهداء والضحايا، فعلى الرغم من كون هذا الملف سلاحاً ذا حدّين؛ فقد يفيد أحيانا إلا أنه قد يضر في الروح المعنوية أحيانًا أخرى، ومن ثم فإنه ينبغي الانتباه إلى أن هذا الملفّ مرتبطٌ بالأساس بتوجّهات المجتمع العالمي والدول الكبرى التي تستغلّه ساعة ما تريد وتهمله في الوقت الذي تريد، وعليه فلا بد من استغلال هذه التوجهات لإبراز الملف الإنساني حالما يكون ذلك ممكناً والكفّ عن ذلك حينما يكون أقرب إلى العبثِ ودونما فائدة.

كما أشار بعض الإعلاميين والباحثين إلى أن عدم وجود "الناطق الإعلامي" الذي يقدم شرحًا تفصيليًّا لسير المعارك، وهو برأيهم شكلٌ من أشكال الفوضى التي تَسِم العمل العسكري ذاته والإعلامي المرتبط به، ولذلك نجد اضطراباً في نقل الأخبار لدى كثيرٍ من الصحفيين ممن يعملون في الفصائل أو وسائل الإعلام أو من المستقلين، ولذا لا بد من التنبّه لضرورة وجود مصدرٍ إعلامي يقدّم على رأس الساعة -مثلاً- بيانًا موجزًا لسير المعارك والنقاط المحررة أو الساقطة وغير ذلك من الأمور التي يجب معرفتها عبر المصادر الموثوقة، إضافة لأهمية ذلك فإن هذا الناطق الرسمي يجب أن يكون المصدر الأهم للمعلومات التي تحصل عليها وسائل الإعلام العالمية والعربية، مقابل فوضى المعلومات التي تتحصّلها هذه الشبكات من الناشطين والمراسلين غير الرسميين.

ثانياً: مهنيّة الإعلام الثوري وحياديته:

أشار أحد الحاضرين إلى اتسام الإعلام الثوري بالحيادية على الرغم من فقدان النظام ووسائل إعلامه هذه السمة بشكل شبه مطلق، إلا أن شدة الإسهاب في الحيادية التي اتسم بها الإعلام الثوري جعلت العديد من الإعلاميين يتوجّه على الفورِ في لحظات الفوز أو الخسارة للإعلان عن ذلك، سواء بهدف السبق الصحفي أو تصفية الحسابات أو المناكفة أو غير ذلك من الدواعي، فنرى حملات التخوين لإسقاط رموز ثورية في بعض الأحيان، ونرى أحياناً أخرى اتهامات للثوار بالخيانة وبيع المناطق التي يسيطر عليها النظام إثر معارك طاحنة على الرغم الصمود فيها تحت هول المعارك التي تجري فيها، كما نرى كثيرًا من الأحيان في الإعلام تضخيمًا مبالغاً فيه لبعض الشخصيات والفصائل المتطرفة وتصويرها للإعلام على أنها الجهات المحررة والشخصيات المقاومة مقابل الخيانة وعدم الانضباط الأخلاقي التي تنتشر في صفوف المقاتلين من الفصائل الأخرى، مما يخدم تلك الجهات المتطرفة ويسيء للعاملين في الفصائل الأخرى.

وفي هذا السياق أشار أحد الإعلاميين إلى أخطاء تسم هذه الحيادية، مثل الإعلان عن المناطق الساقطة قبل سقوطها، أو لمجرد وجود حصار شبه تام حولها، أو رفض الإشادة بالثوار وصمودهم عبر وسائل الإعلام على الرغم من التضحيات التي يقدمونها في سبيل التصدي للنظام، والإفراط في ذكر المجازر وأرقام الضحايا، وتصوير المواقع العسكرية والآليات المهاجمة وإبراز نقاط العناصر المتحصنين في خنادقهم مما ينبغي أن يبقى في إطار بالغ من السريّة لا إظهاره للعلن.

ثالثاً: أثر الضغط الإعلامي في الناس ومعنويات الثوّار:

1. على الرغم من أن الحياد الإعلامي مطلوب إلا أن أحد أهم الأخطاء التي لا يلتفت الإعلام الثوري لتصحيحها هو التهويل والتضخيم في قوّة النظام وميليشياته والميليشيات الإيرانية، مقابل بخسه

قوات الثوار حقها على الرغم من صمودها أمام آلات القتل العسكرية الروسية مدة لا يمكن لدولٍ احتمالها، وقد أشار أحد الإعلاميين على سبيل المثال إلى قضية التهويل في قوة "سهيل الحسن" سابقًا بهدف زيادة عدد القراءات في موقعه، والتهويل في عدد إمدادات النظام القادمة إلى إدلب، والتهويل بمقدار الآلة العسكرية التي رافقت تلك الأعداد، مما كان له أثر بالغ في تهجير السكان من مناطقهم وتهيئة الروح المعنوية لدى المقاتلين للانكسار في ذات المناطق التي بدأت فيها المعارك، بينما يتغافل الإعلام الثوري إلى الآن عن مدح وبيان عظمة الصمود الذي يقدمه الثوار بأرواحهم.

2. أدّى تصوير "بطولات هتش" من قبل بعض الإعلاميين والقنوات المحسوبة عليها والداعمة لها على أنها الطرف الوحيد الذي يتصدى للنظام ويقدم التضحيات في مواجهة آلته العسكرية، مما جعل العالم يظن بأن المعركة الآن بين الروس والقاعدة، وهذا الأمر مجافٍ للصواب وبعيد عنه، ويجب التدقيق في ذلك لئلا يستمر.
3. أدّت "الهاشتاغات" التي تنادي بفظائع المجازر والمطالبة بحماية قرى ومدن بعينها أثرًا عكسيًّا في بعض الأحيان –بحسب بعض الإعلاميين- مثل هاشتاغ "الهبيط تحترق" حيث كان له أثر أكبر في زيادة القصف على منطقة الهبيط وبالتالي النزوح الجماعي من قبل أهلها إلى مناطق أخرى.
4. أشار أحد الباحثين إلى أن كثيرًا من الضغط الإعلامي -في اتجاه ما- يأتي بأثر عكسي على الروح المعنوية، فعندما امتلأ الفيسبوك بخبر نعي عبد الباسط ساروت رحمه الله –مثلاً بالرغم من رمزيته المهمة- ترسّخ لدى بعض الناس قناعة بأن الثورة باتت يتيمة لم يبق فيها الشريف الذي يمثلها ويدافع عنها، وهذا انطباع غير منطقي وغير صحيح.

المحور الإنساني: استجابة خجولة لمتطلبات النزوح

يعد ملف النازحين وتأمين متطلباتهم من أصعب إفرازات الحملة العسكرية الروسية الأخيرة في الشمال السوري المحرر، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف الصعبة التي تعيشها المنطقة أساساً من انتشار للبطالة وتردي الخدمات وغياب المأوى وارتفاع الأسعار وضعف المستوى الأمني[8].

وفي تقريره الأخير عن الأوضاع الميدانية والإنسانية في شمال غرب سوريا، بيّنّ فريق منسقو الاستجابة أن عدد النازحين الكلي وصل إلى /654717/ نسمة، تركز القسم الأكبر منها في إدلب بنسبة 87% من مجموع النازحين الكلي[9].

أولاً- تركز النازحين في إدلب: الأسباب والدوافع

بحسب أحد العاملين في المجال الإنساني، هنالك عدة أسباب لتركز العدد الأكبر للنازحين في إدلب رغم صعوبة الوضع الأمني، وهي:

- وجود أمل بالعودة إلى مناطقهم، وبالتالي هم لا يريدون الابتعاد عن تلك المناطق، بحيث حالما تهدأ الأمور (وهذا أمل موجود) يعودون إلى قراهم وأراضيهم.

[8] محمد العبد الله، النازحون في إدلب.. قراءة في التحديات والمآلات في ضوء التفاهم التركي-الروسي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 3-10-2018، الرابط.

[9] الأوضاع الميدانية والإنسانية في شمال غرب سوريا، منسقو الاستجابة، 15-7-2019، ص3، الرابط.

- عندما تريد الناس الذهاب والانتقال إلى درع الفرات أو غصن الزيتون فهنالك رسوم على الانتقال يجب دفعها للحواجز، وبالتالي إذا كانت العوائل ستنقل بعض أثاث منزلها فهي ستتكلف أموالاً أكثر.
- تعد إدلب محطة للتوجه نحو تركيا، حيث أن إدلب تتركز فيها معابر التهريب نحو تركيا، وبالتالي هنالك قسم من النازحين بقي في إدلب على أمل الدخول إلى تركيا عبر طرق التهريب.
- وجود أقارب للنازحين في مخيمات الشمال، وبالتالي غالبية النازحين الذين لديهم أقارب من النازحين السابقين، توجهوا إلى المخيمات والمناطق التي يقيم فيها أقاربهم.
- انخفاض تكلفة المعيشية في إدلب مقارنة بمناطق درع الفرات وغصن الزيتون.

ثانياً- تقييم الاستجابة الإنسانية من قبل الجهات المعنية:

أكد أحد العاملين في المجال الإنساني أن نسبة الاستجابة الكاملة لاحتياجات النازحين (المأوى، الأمن الغذائي، المياه والإصحاح...إلخ) بحسب إحصائياتهم، وصلت إلى 35%، وهي نسبة ضئيلة، والأسباب متعددة بحسب رأيه، ويمكن تلخيصها بما يلي:

- محدودية الدعم المخصص للمنطقة والتي يتم تقييمها مرحلياً دون مراعاة التطورات اللاحقة؛ فغالباً يخصص الدعم لأعداد معينة من النازحين، وبعد فترة ونتيجة ازدياد الأعداد يصبح الدعم أقل من الاحتياجات الواقعية وهكذا.
- بطء الإجراءات وعدم التناسب بين حركة النزوح المتسارعة وكمية الدعم الموجه لهم، والتي غالباً تكون مقيدة بإجراءات معقدة وطويلة.
- غالبية المنظمات ينحصر عملها في منطقة معينة من دون أن تغطي كامل القطاعات، وبالتالي يحدث نقص في مجالات معينة دون أن تستطيع منظمات أخرى تغطيته، مثلاً منظمة (أ) تغطي مدينة معرة النعمان وهي متخصصة في مجال الأمن الغذائي، ولكنها لا تدعم قطاع المياه والإصحاح، في حين أن المنظمة (ب) والمتخصصة بتغطية القطاع الأخير لا تعمل في معرة النعمان بحجة أن المنظمة (أ) موجودة في المنطقة، وهي القادرة أكثر على تلبية احتياجات تلك المنطقة، وهكذا....

على صعيد استجابة المنظمات الدولية، هنالك دعم جيد مخصص من وكالات الأمم المتحدة المعنية بالملف، ولكن القدرة على استخدام هذا الدعم وتوظيفه في المنطقة وخدمة النازحين متعلق بالمشاريع المقدمة من المنظمات.

ثالثاً: مستقبل النازحين في ظل الظروف الحالية:

يقول أحد العاملين في المجال الإنساني: "ليس الخوف من النازحين الحاليين على الرغم من حجم المأساة، إلا أن الأسوأ هو حدوث موجات نزوح كبيرة في حال قصف التجمعات السكنية الكبيرة بشكل مكثف كمدينة إدلب أو أريحا أو سراقب أو بنش ...إلخ[10].

[10] أشار المتحدث أنه عندما قصف الطيران الحربي والمروحي ناحية محمبل بتاريخ 6-7-2019، نزحت ما يقارب /400/ عائلة، وتساءل كيف سيكون الوضع في حال استمرار القصف المكثف لأكثر من يوم، كم سيكون عدد النازحين!!!

مع ذلك، "ستبقى قضية النازحين فيها من التحديات الكبيرة في حاضرها ومستقبلها، مع ما يتطلبه ذلك من الإسراع في وضع حلول مستدامة لهذه القضية وتحديد مصير هذه الكتلة البشرية الضخمة داخل وخارج مخيمات النزوح. والتي يبدو أن استمرارها بالشكل الحالي لم يعد مقبولاً لا من الناحية الإنسانية ولا من الناحية الأخلاقية، بعد أن تردى الوضع الإنساني فيها إلى مستوى لا يمكن تصوره، ناهيك عن الإفرازات الاجتماعية السلبية ضمن هذه المخيمات والتي تتطلب لحظها من جميع الجهات ذات الصلة والتنبيه إلى تداعياتها السلبية على حاضر ومستقبل السكان أنفسهم وعلى مناطق تواجد هذه المخيمات. وذلك في ظل وجود بيئة أمنية غير مستقرة يمكن أن تسَّهل من عملية استقطاب الأفراد داخل وخارج هذه المخيمات من قبل بعض التنظيمات التي لا تزال فلولها منتشرة في هذه المناطق مستغلة الظروف المادية القاسية لهم وغياب أفق واضح يحدد مصيرهم"[11].

[11] محمد العبد الله، النازحون في إدلب، مصدر سابق.

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

sydialogue

www.sydialogue.com